



لجنة البرنامج والميزانية  
الدورة السابعة والعشرون  
فيينا، ١٣-١١ أيار/مايو ٢٠١١  
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت  
استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي  
المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠

مجلس التنمية الصناعية  
الدورة التاسعة والثلاثون  
فيينا، ٢٤-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١  
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت  
استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي  
المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠

استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل  
للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠

تقرير من المدير العام

وفقاً للمقرر رقم ٣٨-٩، تتضمن هذه الوثيقة معلومات تتعلق باستعراض  
منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الصفحة
٣	٣-١	أولاً - مقدمة.....
٤	٢٣-٤	ثانياً - التطورات الرئيسية في حالة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ وتحليل اتجاهاته.....

لدواعي التوفير، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بحضور نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



الصفحة	الفقرات	الصفحة	الفقرات
٤	ألف- تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.....	١٥-٤	
٧	باء- تدهور البيئة واستخدام الطاقة من أجل التنمية .....	١٨-١٦	
٨	جيم- الكفاءة والفعالية.....	٢٣-١٩	
	ثالثا- السمات الرئيسية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ بصيغته المعدلة		
٩	في استعراض منتصف المدة.....	٥٢-٤٤	
١٢	ألف- إدراج بيان المهمة.....	٣٢-٢٨	
١٣	باء- التحسينات البرنامجية الموضعية.....	٤٧-٣٣	
١٧	جيم- التمثيل الميداني واللامركزية.....	٤٩-٤٨	
١٨	DAL- البحوث الاستراتيجية والخدمات الوصولية.....	٥١-٥٠	
١٨	هاء- تعليم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك الاستدامة البيئية .....	٥٢	
١٨	رابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه .....	٥٣	
	المرفقات		
١٩	الأول- بيان المهمة.....		
٢١	الثاني- مصفوفة النتائج البرنامجية (٢٠١٣-٢٠١٠) (بصيغتها المعدلة) .....		

## أولاً - مقدمة

١ - عدلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢٣٢/٦٣ الفترة الزمنية المحددة لإجراء دورة الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية، التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات. كما شجّعت الجمعية في هذا القرار الوكالات المتخصصة على إدخال أيّ تغييرات لازمة لمواصلة دورات التخطيط التي تعقدتها مع الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل أربع سنوات، وقررت إجراء استعراضها الشامل المسبق للسياسة العامة في عام ٢٠١٢. واستجابة لذلك، قرر مجلس التنمية الصناعية في المقرر م ت ص ٣٨-٩ أن يوصي المؤتمر العام في دورته الرابعة عشرة بأن يستمر سريان الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠<sup>(١)</sup> القائم حالياً حتى نهاية المقررة في عام ٢٠١٣، على أن يُعدّ بإجراء استعراض في منتصف مدّته في عام ٢٠١١ ويُعرض على مجلس التنمية الصناعية من خلال لجنة البرنامج والميزانية. وأوصى المجلس أيضاً بأن يطلب المؤتمر العام إلى المدير العام أن يقدم إلى المجلس كل أربع سنوات، اعتباراً من عام ٢٠١٣ فصاعداً، في السنة الثانية من فترة الستين، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، مشروع إطار برنامجي متوسط الأجل للسنوات الأربع التي تلي فترة الستين هذه، مع مراعاة توصيات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٢ - وتتضمن هذه الوثيقة استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ حسب ما طُلب في المقرر م ت ص ٣٨-٩. وفي هذا الصدد، راعت هذه الوثيقة قرار المؤتمر العام م ع ١٣-٣ الذي يسلّم بأهمية الإطار البرنامجي المتوسط الأجل باعتباره أداة طيعة لتنفيذ مهام اليونيدو، ويدعو المدير العام إلى الإبلاغ عن تنفيذ هذا الإطار في التقرير السنوي، فبحثت التطورات الخارجية والداخلية ذات الصلة، ووضعت تعديلات من أجل الإسهام بشكل أفضل في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً وتلبية احتياجات فرادي البلدان. ولا تحل هذه الوثيقة محل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الوارد في الوثيقة ١ IDB.35/8/Add.1، ولكنها تكمّله.

٣ - ومن المتوقع أن تتعزّز بشكل كبير قدرات اليونيدو على إدراج مؤشرات الإنماز في مشاريعها وبرامجها عقب تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية بالكامل في إطار برنامج التغيير والتجديد في المنظمة، مما سيتيح المجال مستقبلاً لتعديل الإطار البرنامجي لكي يوفر هيكلًا

(١) الوثيقة ١ IDB.35/8/Add.1

أوضح للإبلاغ عن النتائج البرنامجية من خلال التقرير السنوي و/أو استعراض منتصف المدة، حسب الاقتضاء.

## ثانياً- التطورات الرئيسية في حالة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠، وتحليل اتجاهاته

### الف- تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٤- تغير المشهد الاقتصادي والإنساني العالمي تغيراً كبيراً منذ أن نظر مجلس التنمية الصناعية في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. فبحلول عام ٢٠٠٨، حقق النمو الاقتصادي القوي، وبخاصة في جنوب وشرق آسيا، تقدماً واضحاً نحو بلوغ بعض من الأهداف الإنمائية للألفية على الأقل. وكان النمو الاقتصادي، مدفوعاً إلى حد كبير بالقطاعات الإنتاجية، عاماً رئيسيّاً في تخفيض عدد السكان في المناطق النامية الذين يعيشون على دخل أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم من ١٠.٨ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى ١.٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥.<sup>(٢)</sup> ييد أنَّ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي بدأت في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا في عام ٢٠٠٨، وكذا الأزمات في قطاعي الأغذية والوقود وما اتصل بها من ارتفاع في الأسعار، كان لها تأثير سلبيًّا منذ ذلك الحين على النمو الاقتصادي العالمي، وما زالت تمثل تحدياً خطيراً يواجه خطة التنمية العالمية.

٥- وانخفاض الناتج الصناعي على الصعيد العالمي انخفضاً كبيراً في الفترة منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية وطوال عام ٢٠١٠. وكان أثر الأزمة شديداً بوجه خاص على البلدان الصناعية التي انخفض فيها الناتج الصناعي بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، على أنها أثرت أيضاً في البلدان النامية تأثيراً سلبياً. واحتفظت الاقتصادات الصناعية لبلدان جنوب وشرق آسيا بمعدل نمو إيجابي، ولكن بوتيرة أبطأً مما كانت عليه في السنوات الأخيرة. كما استشعرت آثار الأزمة المنطقية العربية وأوروبا والدول المستقلة حديثاً، وأمريكا اللاتينية والكاريبية.

٦- وعندما بدأت الأزمة، رُئي أنَّ أثراًها سيكون أدنى ما يمكن على أقل البلدان نمواً وعلى العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لأنَّ اقتصادات هذه البلدان لا يغلب عليها الاندماج التام في الأسواق المالية العالمية. على أنَّ التطورات الأخيرة دحست

(2) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (الأمم المتحدة، ٢٠١٠).

هذا الرأي: حيث خلّفت الأزمة آثاراً جسيمة على أقل البلدان نمواً، وخصوصاً في إفريقيا، فأسفرت عن انخفاض معدلات النمو الحقيقي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقلّصت احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من البلدان الأفريقية.<sup>(٣)</sup>

- ٧ - وكانت التجارة واحدة من القنوات الرئيسية التي سرت عبرها آثار الأزمة إلى البلدان الأفريقية. وتبيّن إحصاءات منظمة التجارة العالمية<sup>(٤)</sup> أنَّ صادرات السلع في الجزائر انخفضت بنسبة ٥٣ في المائة تقريباً خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالربع نفسه من عام ٢٠٠٨، فيما شهدت تونس ومصر انخفاضاً في صادراتهما من السلع بما نسبته ٣٠ في المائة و١٨ في المائة على التوالي خلال الفترة ذاتها. ولم تكن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مأمن من ذلك، حيث شهدت رواندا وسييراليون وبليدان أخرى انخفاضاً كبيراً في معدلات صادراتها. وعزى هذا التباطؤ في التدفقات التجارية إلى انخفاض الطلب في أسواق التصدير الرئيسية على السلع المستوردة، والنقص في التمويل التجاري، والتقلب الحاد في أسعار السلع الأساسية.

- ٨ - وقد ارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعاً كبيراً في الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية، وأثناءها ثم انخفضت في الآونة الأخيرة،<sup>(٥)</sup> ولكنها ما زالت عند مستويات مرتفعة لم يسبق لها مثيل. وبحلول عام ٢٠١٠، كانت أسعار السلع الزراعية مرتفعة نسبياً مقارنة بمستوياتها المنخفضة في الثمانينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ومن المقدر أنَّ أسعار الأغذية في العالم ستترتفع في العقد الحالي، حيث يتوقع أن يرتفع متوسط أسعار السلع الأساسية من قبيل القمح والحبوب الخشنة بنسبة ١٥ إلى ٤٠ في المائة مقارنة بالفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦.<sup>(٦)</sup> ويرجح أيضاً أن تظل أسعار السلع غير الزراعية، مثل الوقود والمعادن، على تقلباتها مستقبلاً. وارتفعت في الآونة الأخيرة أسعار النفط بشكل حاد، وبالنظر إلى الاتجاه نحو نقص الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري في الأجل البعيد، فإنَّ من المرجح أن تشهد أسعار الوقود زيادات أخرى.

- ٩ - ويمثل هذا الأمر تحدياً وفرصةً في آن واحد لصناعة السياسات في البلدان النامية. فإذا ما بقي الحال على ما هو عليه دون تغيير، فسيعيق قصور التنوُّع الاقتصادي جهود التنمية، ويزيد من حدة الفقر والجوع، ويفاقم من مخاطر اندلاع النزاعات الأهلية وانعدام الأمن.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) World and Regional Export Profiles, 2009 ([www.wto.org/english/res\\_e/statis\\_e/quarterly\\_world\\_exp\\_e.htm](http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/quarterly_world_exp_e.htm))

(٥) مؤشر أسعار الغذاء، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٦) Agricultural Outlook 2010-2019, *Agricultural Outlook 2010-2019*, وهو منشور اشتراك في إصداره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

- ١٠ - وطالما شددت اليونيدو على ضرورة إحداث تغيير هيكلى لتنويع الاقتصادات وبناء القدرة على مقاومة الصدمات الناجمة عن أسعار السلع الأساسية. ويؤدي القطاعان العام والخاص معا دورين متراطبين يعزز بعضهما بعضا في هذا المضمار. وتقع على عاتق الحكومات بوجه خاص مهمة تيسير العمل على تطوير القدرات الإنتاجية من خلال اضطلاعها بوظائفها في مجال التنظيم ورسم السياسات. ومن الأهمية بمكان أن تهيئ الحكومات في البلدان النامية بيئه مؤاتية للأعمال التجارية تفضي إلى توظيف الاستثمارات وتحقيق النمو بناء على سياسات واستراتيجيات صناعية سليمة وكذلك إطار مؤسسي فعال.
- ١١ - وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإنَّ من الضروري إيلاء اهتمام خاص لأنشطة إقامة المشاريع وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة. فهذه المنشآت مسؤولة في البلدان النامية عن الاضطلاع بمعظم الأنشطة الاقتصادية التي تدعم العمل على تحسين الإنتاجية والحد من الفقر. ويصح هذا الأمر تحديدا في الاقتصادات الزراعية في أفريقيا وأقل البلدان نموا، حيث يسهم فيها تطوير المنشآت القائمة على الأنشطة الزراعية في الحد من الفقر وتحسين الإنتاجية في الوقت نفسه. وفي هذا السياق، فإنَّ بناء القدرات الإنتاجية وتعزيزها من خلال تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التنافسية يؤديان دورا أساسيا.
- ١٢ - وكثيرا ما يجد من إمكانيات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية عجزها عن الحصول على الاستثمارات، فالعديد من هذه المنشآت تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة لتوسيع نطاق إنتاجها. ومع أنَّ هذه المسألة وثيقة الارتباط بما تنتهجه الحكومات من تدابير سياساتية ونحو تنظيمية، فإنَّها تُعزى أيضا بشكل جزئي إلى عدم معرفة أصحاب رؤوس الأموال في الخارج بالفرص المتاحة لإقامة شراكات مع المنتجين الوطنيين.
- ١٣ - وتسهم أيضا زيادة التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة من السكان إسهاما كبيرا في الحد من الفقر. ومن المسلم به منذ أمد طويلا أنَّ المرأة في البلدان النامية تشَكَّل واحدة من أضعف الفئات في المجتمع. فجوانب التفاوت التي تعاني منها منذ زمن طويل في إمكانية الحصول على الموارد وفي نصيبها من توزيعها لا تزال تتضاعف في وضع غير مؤات بالمقارنة مع الرجل. وب الرغم إحراز تقدم كبير في تحسين وضع المرأة، في جملة أمور، منها التعليم والحصول على فرص العمل، فإنَّها ما فتئت مستبعدة في أغلب الأحيان من مزاولة الأنشطة الاقتصادية السائدة لتحمل وبالتالي عبءا غير مناسب من الفقر. وتعدُّ حصول المرأة على الموارد والسيطرة عليها يجد من مستوى استقلالها من الناحية الاقتصادية ويزيد من فرص تأثيرها بالصدمات الخارجية.

٤ - والشباب أيضا هم من بين أكثر الفئات تهميشا في المجتمع، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالبطالة. ويتبيّن من مقارنتهم بالبالغين أنهم أكثر تضررا بقصور الطلب على العمالة في الاقتصاد، وكذلك بالظروف الاقتصادية السائدة. ويفتقر الشباب المهمشون من كلا الجنسين بوجه خاص إلى فرص الحصول على عمل منتج ولائق والاندماج في برامج التوظيف وكذلك في المجتمع ككل مما قد يسهم في عدم استقرارهم. كما يواجه سكان البلدان النامية، التي خرّجت من أزمات حديثة، تحديات خطيرة وكثيرةً ما يكون ذلك في ظل الأوضاع المتردية للهيئات الحكومية الضعيفة نسبيا.

٥ - وتعدّل هذه الوثيقة المكوّنات البرنامجية المواضيعية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، ولا سيما في سياق موضوعي الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية وبناء القدرات التجارية على التوالي، وذلك لتيسير النهج الذي تتبعه اليونيدو بشأن هاتين المسألتين وما يعزّز من التدابير التي تتخذها في هذا الصدد. ويرد في الباب الثالث مزيد من التفاصيل عن مكوّنات البرنامج المواضيعية، وهي مبيّنة في شكل جداول بعد الفقرة ٢٧.

#### باء- تدهور البيئة واستخدام الطاقة من أجل التنمية

٦ - ثمة تحدّ لا يزال ماثلا أمام التنمية الصناعية هو كيفية فصل استهلاك الموارد الطبيعية وتسرّب الملوثات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري عن النمو الاقتصادي، بغية التخفيف من حدة الآثار السلبية للتغيير المناخي والتلوّث.

٧ - ويشكّل تغيير المناخ تحدّياً كبيراً للفقراء ويُيرز الحاجة إلى إيجاد مصادر للطاقة النظيفة وحماية البيئة وفق المشار إليه في المدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتفرض الاتجاهات الحالية للاستهلاك والنمو السكاني ضغطاً كبيراً على النظم الطبيعية للكوكب الأرض. فقد واصلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية اتجاهها الصعودي في السنوات الأخيرة، فبلغت ٣٠ بليون طن متري بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وهذا يشكّل زيادة بنسبة ٣٥ في المائة على ما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وما زال نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدان المتقدمة النمو هو الأعلى، إذ يبلغ نحو ١٢ طناً مترياً من ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد مقارنةً بنحو ٣ أطنان متريّة في البلدان النامية و٩٠ طن متري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.<sup>(٧)</sup> وتعاني من أشد عواقب تغيير المناخ الفئات السكانية الضعيفة التي ساهمت بأقل دور في تغييره. ويزداد على الصعيد العالمي خطر التعرّض للموت أو العجز والإصابة بخسائر اقتصادية من

(٧) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.

جراء الكوارث الطبيعية، ويتراكم هذا الخطر في البلدان الأكثر فقرًا بسبب افتقارها إلى القدرات الازمة للتصدي لما ينجم عنه من آثار على الناتج الزراعي وإنتاجية العامل والصحة وتشريد السكان على سبيل المثال.

١٨ - وتحتفظ هذه الوثيقة محور التركيز الراسخ للمنظمة على موضوع البيئة والطاقة، وتزيد في الوقت نفسه من اهتمام برامج اليونيدو ببناء القدرات الازمة لتنفيذ الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف، وباستخدام الطاقة النظيفة في الأغراض الإنتاجية. ويتناول الباب الثالث هذا الموضوع بمزيد من التوضيح.

### جيم - الكفاءة والفعالية

١٩ - أدت الأزمة المالية والاقتصادية إلى زيادة التركيز على حاجة الكيانات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها إلى أن توفر، وفقاً لولاياتها المحددة ونماذج أعمالها، لأصحاب المصلحة أعمالاً لها قيمتها المشهودة. ويمكن تلخيص ذلك بالقول إنها في حاجة إلى أن تحسن من كفاءتها، من حيث التحكم في التكلفة والإنتاجية، ومن فعاليتها من حيث نوعية ونتائج الخدمات الإنمائية. وتحقق اليونيدو مكاسب في هذين المجالين، وخاصةً من خلال تنفيذ برنامج التغيير والتجديد في المنظمة. وتعمل هذه الوثيقة على إدراج هدف "النمو المترن بالجودة" و"توحيد الأداء في اليونيدو" المتعلق بالإدارة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وذلك استكمالاً وتعزيزاً لمبادئ الإدارة الأوسع نطاقاً الواردة في الوثيقة IDB.35/8/Add.1. ويناقش الباب الثالث هذا الموضوع بصورة أكثر استفاضة.

٢٠ - وفيما يتعلق بمستوى الفعالية، فإن تحسين استخلاص النتائج والإبلاغ عمّا يتحقق منها بيسط نظام تحفيظ الموارد المؤسسية سيعزز قدرة المنظمة على إدارة النتائج في الأشكال المعدلة المقبلة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وسوف تتضمن وثيقة برنامج وميزانيتي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ تركيزاً أكبر على ضمان الجودة في تحفيظ البرامج والمشاريع والرصد وإدارة المخاطر والتقييم.

٢١ - ويرتبط أيضاً مستوى الفعالية بملكية البلدان لزمام عمليات التنمية، بما فيها نتائج التنمية. وجرى إضفاء الطابع الرسمي على هذا النهج في إعلان باريس بشأن فعالية المعنوانات في عام ٢٠٠٥، وفي خطة عمل أكرا في عام ٢٠٠٨، وأدرج لاحقاً في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المتعلقة باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠.<sup>(٨)</sup>

-٢٢ - وقد سعت اليونيدو إلى التواؤم أكثر مع هذا النهج منذ النظر في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ . ويتبع التوسيع في العمل الميداني الالامركزي المجال أمام زيادة المشاركة في الهياكل القائمة على المستوى القطري وتلبية احتياجات البلدان . وفي عام ٢٠١٠ ، شاركت اليونيدو عن كثب في صياغة برامج مشتركة ، وفي استعراضات منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية وفي عمليات بسط هذا الإطار في ٤٠ بلداً، وذلك بالقيام بدور المنظمة القائدة لمسيرة العمل أو الداعية إلى عقد الاجتماعات في المجالات المواضيعية للإطار كلّما طلب إليها ذلك فريق الأمم المتحدة القطري أو الحكومة المعنية . وأوفدت سلسلة من بعثات الاستعراض والرصد إلى البلدان الرائدة لمبادرة توحيد الأداء ، وكذلك إلى البلدان التي اعتمدت هذا النهج في وقت لاحق . وقد أتاحت هذه البعثات المجال أمام تحسين مستوى الرصد في المقر الرئيسي وساعدت على التحول صوب الالامركزية واستخدام آليات التنفيذ الوطنية وذلك بوسائل منها استعمال نهج التحويلات النقدية المنسقة .

-٢٣ - وهذا التعديل للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ يؤكّد من جديد التزام اليونيدو بتحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وملكية البلدان لزمام عمليات التنمية . ويبين الباب الثالث سبل تعزيز الالامركزية في الإطار البرنامجي .

### **ثالثاً - السمات الرئيسية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ بصيغته المعدلة في استعراض منتصف المدة**

-٢٤ - وضع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل على أساس ولاية اليونيدو المستمدّة من دستورها ومن عدد من الوثائق السياسية الرئيسية التي أقرّها أحدها وضع السياسات بالمنظمة . ومن هذه الوثائق خطة الأعمال بشأن دور اليونيدو ووظائفها في المستقبل ، التي أقرّها المؤتمر العام في قراره م ع ٧-١ ، والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية المعروفة "صوب تحسين تنفيذ برنامج اليونيدو" التي اعتمدتها مجلس التنمية الصناعية في مقرره م ت ص ٦/٢٦ ، وبيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد الذي أقرّه المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥<sup>(٩)</sup> .

-٢٥ - ويختلف الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ الوارد في الوثيقة اختلافاً كبيراً عن وثائق الإطار البرنامجي السابقة ، حيث توفر صيغته هيكلًا

(٩) القرار م ع ١١-٤/ق .

مناً لتنفيذ قرارات الهيئات الإدارية لليونيدو ومقرراتها، وكذلك النتائج ذات الصلة التي تخلص إليها الهيئات الحكومية الدولية في منظمة الأمم المتحدة. وهو يبقى على أولويات اليونيدو الموضعية الثلاث الراسخة (الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية؛ وبناء القدرات التجارية؛ والبيئة والطاقة)، ويدرج في الوقت ذاته عدداً من الابتكارات الهيكيلية لتعزيز استهدافه للنتائج وتأكيد أهميته في إعداد برنامج وميزانيتي فترة السنتين.

- ٢٦ - ويرد في الوثيقة IDB.35/8/Add.1 تحديداً هدف إنجائي شامل يربط التنمية الصناعية بالأولويات الموضعية الثلاث المذكورة. وبالإضافة إلى ذلك، احتزل عدد مكونات البرنامج الموضعية احترازاً كبيراً من ٢١ عنصراً إلى ١٢ عنصراً من أجل التأكيد على أوجه التعاون والتآزر فيما بين المنظمات المختلفة. وعلاوة على ذلك، وتماشياً مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، استحدث الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ بمجموعة مكونة من ست نتائج سياساتية ومؤسسية يتبعن تحقيقها على المستوى القطري في المقام الأول. وأوضحت الوثيقة أنَّ النواتج المشودة تتجاوز الآثار المترتبة مباشرة على تدخلات اليونيدو وتدرج أساساً ضمن نطاق اختصاص الحكومات التي تملك زمام عملية التنمية وتقع على عاتقها مسؤولية قيادتها. وأخيراً، وفيما يتعلق بإدارة البرامج، يتضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ إطاراً إدارياً شاملاً يمثل قيم الموظفين الأساسية.

- ٢٧ - ويحتفظ استعراض منتصف المدة بكثير من هذه الابتكارات ويستند إليها من أجل زيادة قدرة اليونيدو على تقديم الخدمات للدول الأعضاء فيها بما يتماشى مع التطورات الرئيسية المبينة في الباب الأول من هذه الوثيقة. ويرد أدناه جدول توضيحي للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ بصيغته المعدلة.

## الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ بصيغته المعدلة

تطلع اليونيدو إلى الحد من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة. فنحن نريد أن تناح لكل بلد فرصة التنمية قطاع إنتاجي مزدهر وزيادة مشاركته في التجارة الدولية والحفاظ على بيئته

**بيان المهمة**



**النمو المترن بالجودة  
توحيد الأداء  
في اليونيدو**

## ألف- إدراج بيان المهمة

- ٢٨ وضع اليونيدو في إطار برنامج التغيير والتجديد في المنظمة بيان مهمّة يتضمن هدفيها الإنمائي والإداري. والتدفق المنطقي للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بصيغته المعدّلة موجّه نحو بلوغ الهدف الإنمائي، على أنَّ الهدف الإداري مُدرج فيه أيضاً. ويرد النص الكامل لبيان المهمة في المرفق الأول بهذه الوثيقة.
- ٢٩ والمُهدف الإنمائي، الذي يصف دور اليونيدو في المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، هو ذروة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠، وسيكون المُهدف النهائي للإبلاغ عن إطار نتائج اليونيدو وعمّا يتصل بذلك من نتائج في هذا المضمار.

المُهدف الإنمائي الوارد في بيان المهمة اليونيدو	تتطلع اليونيدو إلى الحدّ من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة. فنحن نريد أن تُتاح لكل بلد الفرصة لتنمية قطاع إنتاجي مزدهر وزيادة مشاركته في التجارة الدولية والحفاظ على بيئته.
---	---

-٣٠ ومع أنَّ النص الكامل لمُهدف الإدارة يتناول، في جملة أمور، تنمية خدمات اليونيدو وتحسينها، وقياس النتائج، وإدارة الشؤون بكفاءة، وتقديم الخدمات لأصحاب المصلحة، وتعزيز ثقافة التعاون والإنجاز، فإنَّ بإمكان تلخيصه على أنَّ "النمو المترن بالجودة" من خلال "توحيد الأداء في اليونيدو".

-٣١ ويكمّل هذا المفهوم المبدأ الإداري الشامل الوارد في الوثيقة IDB.35/8/Add.1 ويعزّزه، بما يشمل قيم الموظفين المتمثلة في الالتزام والامتياز والتوجه الجماعي والتوجه نحو تحقيق النتائج والتحلي بروح الابتكار والمساءلة والنزاهة والاستدامة.

-٣٢ والمُهدف الإداري مدعاوم، في جملة أمور، بمدونة قواعد السلوك في اليونيدو، وسياسة الحماية من الانتقام عند الإبلاغ عن سوء السلوك أو التعاون مع جهات المراجعة أو التحقيق، وسياسة إقرارات الذمة المالية وبيان المصالح، وكذلك باتفاقات الإدارة الدورية والخطط السنوية الموضوعة لتنفيذ الأولويات الإدارية.

<p>النمو المُقترن بالجودة: يعني أننا نُحسن جميع خدماتنا ونرتقي بها دوماً، وهي خدمات متعددة التخصصات وتفضي إلى تحول إيجابي في السياسات والمؤسسات على نطاق العالم.</p> <p>توحيد الأداء في اليونيدو: يعني أننا متحددون مقصداً وفعلاً.</p>	<p>المُدف الإداري الوارد في بيان مهمة اليونيدو</p>
--	--

#### باء- التحسينات البرنامجية الموضعية

-٣٣ لا يزال الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠ يركّز على الأولويات الموضعية الثلاث، وهي الحد من الفقر عن طريق الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة.

-٣٤ ومثّلما هو مبيّن في الجدول الوارد بعد الفقرة ٢٧، فإنَّ مفهوم الوثيقة IDB.35/8/Add.1 المنطقي لا يزال سليماً، وهي تورد عدداً محدوداً من المكوّنات البرنامجية في إطار الأولويات الموضعية الثلاث وتحدد عدداً من النتائج المتوقعة تحقيقها على الصعيد القطرى، مما يفضي إلى تحقيق أثر موضعى متوقع وإلى بلوغ الهدف الإنمائى في نهاية المطاف. كما سيُستبقي هذا الميكل في برنامج وميزانيته للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، التي ستقدم مزيداً من التفاصيل عن الإسهامات المتوقعة من البرامج الرئيسية والبرامج الأخرى والمكوّنات البرنامجية على امتداد هذه السلسلة من النتائج. وترد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة لحة عامة عن مصفوفة النتائج البرنامجية.

-٣٥ ولمعالجة التطورات الرئيسية المبينة في الباب الثاني أعلاه، أدخلت بعض التعديلات على المكوّنات البرنامجية الموضعية. وبالإضافة إلى ذلك، عُرضت أربع مسائل متداخلة الجوانب. وتألف المسألتان الأولىان، وهما التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقديم الدعم لأقل البلدان نمواً، مكوّنين برنامجيين قائمين بذاتهما تماشياً مع ما ورد في الوثيقة IDB.35/8/Add.1. أما المسألتان الأخريان، وهما المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستدامة البيئية، فهما مدججتان الآن في جميع الأنشطة وتناقشهما الفقرة (ه) أدناه.

-٣٦ وسيبقى تطبيق المكوّنات البرنامجية هذه مرهوناً بالاحتياجات الإنمائية للمناطق والبلدان. وسوف تُستبقي البرامج الإقليمية الخاصة بكل من أفريقيا، والمنطقة العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا والدول المستقلة حديثاً، وأمريكا اللاتينية والكاريبى. ويرد في

برنامجه وميزانيتي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ (الوثيقة IDB.39/13) مزيد من المعلومات عن مواءمة المكونات بما يتفق مع المناطق التي تخدمها.



### الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية

-٣٧ - لا يزال المجتمع الدولي ملتزماً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ، حتى في خضم الأزمة المالية والاقتصادية القائمة. ومن هذه الأهداف الأساسية "الحد من الفقر" (المهدف ١) والهدفان المرتبطان به ارتباطاً وثيقاً بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المهدف ٣). وبوصف الأنشطة الإنتاجية المحرك الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فإنها تؤدي دوراً محورياً في الحدّ من الفقر وبلغ الأهداف الإنمائية للألفية على نطاق واسع. ويمكن أن تساعد التنمية الصناعية على إحداث تغييرات هيكلية تضع اقتصادات البلدان الفقيرة على طريق النمو الاقتصادي المستدام. والصناعة هي التي توفر أرضاً خصبة لإقامة المشاريع وتشجع الاستثمار التجاري وتعزز تطور التكنولوجيا وдинاميكتها وتحسن المهارات البشرية وتُوجد وظائف للعاملين المهرة وترسي، من خلال الربط بين القطاعات، الأساس لتوسيع نطاق كل من الزراعة والخدمات. وتسهم جميع هذه العوامل في تحسين الإنتاجية بصورة مستدامة، الأمر الذي يمكن أن يكفل تحقيق نتائج تحسّن حال الفقراء ويسهم في تحسّن المستويات المعيشية في البلدان الفقيرة.

-٣٨ - وتنمية القدرات الإنتاجية، وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية، هي من الوسائل الرشيدة لتعزيز التنمية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية على أساس مستدام على المدى الطويل. وتورد الوثيقة IDB.35/8/Add.1 خمسة مكونات برنامجية مواضيعية متراقبة في إطار هذا الموضوع ذي الأولوية. ويُسعي هذا الاستعراض إلى تعزيز أوجه التآزر بين المكونات البرنامجية هذه في ضوء الظروف المتغيرة المبينة في الباب الثاني أعلاه، ويدرج خدمات اليونيدو في المكونات البرنامجية الأربع التالية:

(أ) خدمات الأعمال والاستثمار والتكنولوجيا؛

(ب) تطوير الأعمال التجارية الزراعية وقدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية؛

(ج) أمن الإنسان وإعادة التأهيل بعد الأزمات؛

(د) النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية.

ويرد في برنامج وميزانيته الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ (الوثيقة IDB.39/13) وصف كامل لكل واحد من المكونات البرنامجية هذه.

#### بناء القدرات التجارية

-٣٩ - إنَّ المشاركة في التجارة العالمية هي من الجوانب المهمة للنهج الاستراتيجي الذي تتبعه البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة. فالتجارة تمكِّن البلدان من الاستفادة من مزاياها النسبية والتنافسية باستخدام مواردها في الأنشطة الإنتاجية التي تعود عليها بأعلى المردودات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يفضي الوصول إلى الأسواق إلى زيادة فرص العمل ورفع الدخل وتحسين مستوى الأمن الاقتصادي، مما يساعد وبالتالي على تحقيق الأهداف الإنمائية ١ و ٣ و ٨.

-٤٠ - والتکاليف المتکبَّدة من هبوط معدلات التجارة العالمية جراء الأزمة الاقتصادية الأخيرة، حسبما ورد في الباب الثاني أعلاه، إنما تبيَّن بوضوح الدور الإنمائي الذي تؤديه التجارة وأهمية بناء القدرات التجارية. وقد انخفض حجم التجارة والأسعار بما يفوق الناتج المحلي والأسعار المحلية، وألحق الضرر بوجه خاص بالبلدان المعتمدة على عدد قليل من الأسواق أو السلع.

-٤١ - ونتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي، انقلب بعض الانخفاض الذي كانت تشهده التجارة العالمية. على أنَّ اتباع نهج مدفوع بالتنمية بشأن التجارة يتطلب تركيزاً قوياً على الكيفية التي يمكن بها لهذا الانتعاش أن يدعم التغيير التكنولوجي والتنوع الهيكلي وخلق فرص

العمل والحد من الفقر. وتحتاج البلدان النامية، وخاصةً أضعفها، إلى المرونة والدعم لتعزيز قدراتها الإنتاجية والتجارية في إطار استراتيجيات إيمائية أوسع نطاقاً.

٤٢ - وسوف يبقى نهج اليونيدو البرنامجي لبناء القدرات التجارية مت sincا مع النهج المبين في الوثيقة IDB.35/8/Add.1، مع توسيع نطاق أحد المكونات البرنامجية ليشمل ترويج الصادرات الصناعية إلى جانب الأضطلاع بالأنشطة الداعمة لاتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي العناصر البرنامجية الأربع التي يرد وصفها بالكامل في برنامج وميزانيتي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ (الوثيقة IDB.39/13):

- (أ) القدرات الإنتاجية التنافسية من أجل التجارة الدولية؛
- (ب) البنية التحتية للتنوعية والامتثال؛
- (ج) ترويج الصادرات الصناعية واتحادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- (د) المسؤلية الاجتماعية للشركات من أجل الاندماج في الأسواق.

### البيئة والطاقة

٤٣ - أقرّت اليونيدو، في معرض تصديّها للتحديات المبيّنة في الباب الثاني أعلاه، بوجوب معالجة القضايا البيئية والترويج للنهج الوقائي، بما فيها الإنتاج الأنظيف، على مستوى شامل في مجال التنمية الصناعية. وفي ظل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قادت شبكة مراكزنا الوطنية للإنتاج الأنظيف مسيرة العمل على المواءمة بين الاهتمامات البيئية العالمية واحتياجات البلدان. وتحويل هذه الهيئات إلى مراكز للكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظيف إنما هو اعتراف بقيمة الترويج لاستخدام الموارد والطاقة بكفاءة، وهو يوفّر منظوراً يراعي القيمة الاقتصادية والضرورات البيئية على حد سواء.

٤ - وتدرج الصناعة الخضراء في صميم نهج اليونيدو البرنامجي المؤلف من شقّين لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة. ويتناول الشق الأول منه موضوع تخصير الصناعات، الذي تواظب في إطاره جميع الصناعات على تحسين إنتاجية الموارد والأداء البيئي لديها باتباع ممارسات مثل الإنتاج الأنظيف، واستخدام الطاقة والمياه بكفاءة، وإدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة من الناحية البيئية. أما الشق الثاني فيهدف إلى إقامة صناعات خضراء تنتج سلعاً وخدمات بيئية بأساليب صناعية، تشمل مثلاً خدمات لإدارة النفايات وإعادة التدوير، وتكنولوجيات للطاقة المتجدددة، وخدمات للتحاليل المشورة البيئية.

٤٥ - وخلال تنفيذ ما تبقى من الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠، ستوى اليونيدو اهتماماً خاصاً لضرورة تيسير الحصول على الطاقة اللازمة لتحفيز القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية. وسيكتسي هذا الأمر أهمية جوهيرية خلال عام ٢٠١٢، الذي تقرّرت تسميتها "السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع" في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.<sup>(١٠)</sup> ويعُدُّ الحصول على مصادر نظيفة وحديثة من الطاقة المفتاحي الرئيسي لكفالة النجاح في حماية البيئة، وتحضير الصناعة، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية في واقع الأمر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.<sup>(١١)</sup>

٤٦ - وسوف تواصل اليونيدو أيضاً مساعدة البلدان في بناء القدرات اللازمة لتنفيذ الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، مثل بروتوكول مونتريال بشأن التدرج في التخلّص من المواد المستنفدة للأوزون واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية العصبية.

٤٧ - وفيما يلي المكونات البرنامجية الثلاثة المندرجة ضمن نطاق هذه الأولوية الموضعية، والتي يرد وصفها بمزيد من التوسيع في برنامج وميزانيتي ٢٠١٣-٢٠١٢ (الوثيقة IDB.39/13):

(أ) الإنتاج الصناعي المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وقلة انبعاثات الكربون؛

(ب) الحصول على الطاقة النظيفة لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية؛

(ج) بناء القدرات من أجل تنفيذ الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف.

واستجابةً للفقرة (و) '٤ من المقرر م ت -٣٨-١٠، سيرد في إضافة لهذه الوثيقة مزيد من المعلومات عن تعزيز دور اليونيدو التنفيذي في مجال الطاقة والبيئة.

## جيم- التمثيل الميداني واللامركزية

٤٨ - أُتّخذت في عام ٢٠٠٦ خطوات هامة صوب اللامركزية لدى انتهاج سياسة للتنقل الميداني. ونقل منذ ذلك الحين عدد كبير من الموظفين إلى العمل الميداني، وظلّت نسبة الشغور في الميدان منخفضة. كما أنَّ مبادرة توحيد الأداء، التي تُوقشت في الباب الثاني أعلاه، زادت من الاهتمام بتعزيز آليات التنفيذ على المستوى القطري في منظومة الأمم

(10) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١/٦٥.

(11) مثلما سلَّم بذلك مؤتمر القمة المعنى باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

المتحدة لدعم العمل على تلبية الاحتياجات القطرية ومساندة ما يتصل بها من الخطط المشتركة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٤٩ - ويهدف الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠، بصيغته المعدلة، إلى مواصلة تعزيز القدرات الميدانية بدعم العمل على زيادة اللامركزية في الميدان، مما سيتيح المجال أمام تلبية الاحتياجات المحلية بسرعة أكبر وإقامة شراكات أوثق بين اليونيدو والنظراء المحليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستنتصُر وثيقة برنامج وميزانيتي ٢٠١٣-٢٠١٢ على موافقة الشبكة الميدانية مع برامج التعاون التقني الموضوعية الرئيسية.

#### دال- البحوث الاستراتيجية والخدمات الوصولة

٥٠ - طلب مجلس التنمية الصناعية في مقرّره م ت ص ٣٨-٨ إلى المدير العام، في جملة أمور، أن يدعم العمل على توفير البحوث والمشورة والمساعدة التقنية في مجال السياسات الصناعية، وذلك بوسائل من بينها القيام بأنشطة لتبادل المعارف والخبرات الفنية والممارسات الفضلى فيما بين الخبراء وواعضي السياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وطلب المجلس كذلك إلى المدير العام أن يدرج في استعراض منتصف المدة الحالي للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرّر.

٥١ - وسترد معلومات كاملة عن تنفيذ هذا المقرّر في إضافة إلى هذه الوثيقة. وستعزّز على الصعيد البرنامجي أنشطة اليونيدو في مجال البحوث الاستراتيجية والتواصل في برنامج وميزانيتي ٢٠١٣-٢٠١٢، بغية تحسين إسهام المنظمة في تقديم خدمات للتحليل وإسداء المشورة السياسية تُضمّن حسب الطلب.

#### هاء- تعليم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك الاستدامة البيئية

٥٢ - تمشياً مع سياسة اليونيدو بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يجري تطبيق منظور يركّز على المساواة بين الجنسين على جميع الجوانب البرنامجية والإدارية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٠، وسيُدرج هذا المنظور في مؤشرات أداء برنامج وميزانيتي ٢٠١٣-٢٠١٢. وكما أنَّ الاستدامة البيئية، التي تشكّل واحداً من مجالات اليونيدو البرنامجية الهامة، سوف تؤخذ في الحسبان على مستوى كامل الخدمات التي تقدمها المنظمة.

#### رابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذُه

٥٣ - لعلَّ المجلس يودّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

## المرفق الأول

### بيان المهمة

شريك من أجل الرخاء: تتطلع اليونيدو إلى الحدّ من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة. فنحن نريد أن تُتاح لكل بلد الفرصة لتنمية قطاع إنتاجي مزدهر وزيادة مشاركة في التجارة الدولية والحفاظ على بيئته.

#### خدماتنا: النمو المُقترن بالجودة

النمو المُقترن بالجودة يعني أننا نُحسن جميع خدماتنا ونرتقي بها دوماً، وهي خدمات متعددة التخصصات وتفضي إلى تحول إيجابي في السياسات والمؤسسات على نطاق العالم.

نستقطب الراية والخبرة العالميين لمواجهة التحديات الإنمائية المعقّدة من خلال خدمات متكاملة وقوية التأثير.

نبذل نجاحنا ومنهجياتنا ونُكِّيفها وفقاً لاحتياجات البلدان في مختلف مراحل التنمية.

نوسع مدى نطاقنا الجغرافي ونزيد حجم ما ننفذه من أنشطة لخدمة المزيد من البلدان والناس.

نقيس ما تحدثه خدماتنا من أثر على التنمية من أجل ضمان تحقيق أفضل نتائج ممكنة.

#### عملياتنا: توحيد الأداء في اليونيدو

توحد الأداء في اليونيدو يعني أننا متّحدون مقصداً وفعلاً.

نعرف بالكفاءات والمعارف ونظرورها، ونشجّع التواصل والتفكير المبدع، ونعزّز النزاهة والمساءلة، ونُكَافِي الإنجازات الجماعية.

إننا نخدم أصحاب المصلحة في أنشطتنا: نُعزّز ثقافة التعاون والاستجابة والملكية لدى تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة الذين نتعامل معهم.

إننا قدوة في قيادتنا: نُحسّد قيادة تراعي الأخلاق والمنظور الجنسي، ونُحرّض الناس، ونشجّع الإبداع، ونعمل في أفرقة مرنة ومشتركة بين مختلف وحدات المنظمة.

إننا نُدير بكفاءة: نُحسّن توقيت جميع خدماتنا وفعاليتها تکلفتها، ونستحدث عمليات تقليل البيروقراطية إلى أدنى حد ونستخدمها في إدارة أعمالنا.

## المرفق الثاني

### مصفوفة النتائج البرنامجية (٢٠١٣-٢٠١٥) (بصيغتها المعدلة)

<p>تطلّع اليونيدو إلى الحدّ من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة. فنحن نريد أن تتحّل لكل بلد الفرصة لتنمية قطاع إنتاجي مزدهر وزيادة مشاركته في التجارة الدولية والحفاظ على بيته.</p>	
مؤشرات الأداء	١ - الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية
<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة فرص العمل، ولا سيما لصالح الفئات المستهدفة الفقيرة</li> <li>المحصول على مستويات دخل أعلى وعادلة من الأنشطة الإنتاجية</li> <li>توفير شروط عمل أكثر لياقة</li> </ul>	<p><b>الآثار المتوقعة:</b> تمكّن النساء والرجال على قدم المساواة من اكتساب دخلهم وزيادته بالاشتراك في أنشطة صناعية إنتاجية</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>السياسات الصناعية تضع أهدافاً محددة كمياً ومصنفة حسب نوع الجنس للحد من الفقر</li> <li>الشمول للجميع والحد من عدم المساواة أولويتان في السياسات</li> <li>الإحصاءات الصناعية ترصد آثار السياسات الصناعية في الحد من الفقر</li> </ul>	<p><b>النتيجة السياسية:</b> سياسات النمو العادل</p> <p>الاستراتيجيات والسياسات واللوائح الصناعية في البلدان النامية تدعم النمو الصناعي العادل والشامل للجميع</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>منظمات الدعم تخدم أعداداً وأنواعاً متزايدة من المنشآت</li> <li>توافر خدمات دعم جديدة وأفضل</li> <li>المنشآت راضية عن نوعية الخدمات</li> <li>ظهور وتطور مقدمي خدمات من القطاع الخاص</li> </ul>	<p><b>النتيجة المؤسسية:</b> مؤسسات تُشكّل الأسواق من الأداء وتُدعم الاستثمار</p> <p>المؤسسات الوطنية والإقليمية تنشئ خدمات لتمكّن الصناعات من النفاذ إلى الأسواق وتساعد الصناعات على زيادة قدراتها الإنتاجية</p>
٢ - بناء القدرات التجارية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>ازدياد الصادرات، وخصوصاً من القطاعات ذات الصلة بالحد من الفقر</li> <li>انخفاض معدلات رفض المنتجات المصدرة</li> <li>طرح منتجات جديدة في السوق العالمية</li> </ul>	<p><b>الآثار المتوقعة:</b> تمكّن الصناعات في البلدان النامية من إنتاج سلع وخدمات تقي بالمعايير الصناعية الدولية للقطاعين العام والخاص، ومن الاتّجاه بتلك السلع والخدمات، والاستفادة المتزايدة من العولمة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>السياسات التجارية تعطي الأولوية للتنمية الصناعية</li> <li>الحوار الفعال بشأن السياسات بين القطاعين العام والخاص</li> <li>إطار منسق للمؤسسات المعنية بالتبادل التجاري</li> <li>الحماية الفعالة لمستهلكين من الواردات المتداولة</li> </ul>	<p><b>النتيجة السياسية:</b> المعايير الدولية والامتثال لها</p> <p>السياسات واللوائح تعزّز فرص التعاون الصناعي الدولي وأشكال التبادل التجاري المراقبة للقواعد وغير التمييزية</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>المعايير الوطنية والدولية مواعنة ومجدية للمنشآت</li> <li>منظمات الدعم تخدم أعداداً وأنواعاً أكثر من المنشآت</li> <li>المحصول على الخدمات التجارية الازمة متاح للمنشآت</li> <li>المنشآت راضية عن نوعية الخدمات</li> </ul>	<p><b>النتيجة المؤسسية:</b> مؤسسات التوحيد القياسي ودعم التجارة</p> <p>مؤسسات الدعم تعتمد المعايير الصناعية الدولية للقطاعين العام والخاص وتنشرها، وتقدم مساعدة داعمة للتجارة إلى المنشآت الساعية إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق الدولية</p>

٣- البيئة والطاقة	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• انخفاض التلوث الصناعي</li> <li>• تحسّن استخدام الموارد الطبيعية</li> <li>• ازدياد استخدام الطاقات المتعددة</li> <li>• حفظ انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون وثاني أكسيد الكربون</li> </ul>	<b>الآثار المتوقعة:</b> الصناعات تعتمد أنماط إنتاج ونمو تسم بالكافأة في استخدام الموارد وقلة انبعاثات الكربون، تساهم في التخفيف من التحديات البيئية وفي التكيف مع تغير المناخ
<ul style="list-style-type: none"> <li>• السياسات الصناعية تحدد أهدافاً بيئية يمكن التحقق من تحقيقها وتمثل لاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف</li> <li>• التشریعات وآليات الإنفاذ تكفل الامتثال للاتفاقيات البيئية</li> <li>• السياسات واللوائح توفر حواجز للاستدامة</li> <li>• سياسات الطاقة تعطي أولوية لكافأة استخدام الطاقة والحصول على الطاقة النظيفة من أجل استخدام الطاقة في الأنشطة الإنتاجية</li> </ul>	<b>النتيجة السياسية:</b> السياسات والممارسات المتعلقة بالاستدامة الصناعية السياسات والخطط واللوائح الصناعية تتضمن الاعتبارات البيئية والاستخدام المستدام للسلع والخدمات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• المنظمات الداعمة تخدم أعداداً وأنواعاً متزايدة من المنشآت</li> <li>• خدمات الدعم البيئية وغيرها من خدمات دعم المنشآت تقدم بطريقة متكاملة</li> <li>• ازدياد حصول المنشآت على الطاقة النظيفة</li> <li>• المنشآت تزيد من كفاءة استخدامها للطاقة</li> <li>• المنشآت اعتمدت تكنولوجيات لا تؤدي إلى انبعاث المواد المستنفدة للأوزون</li> <li>• المؤسسات الوطنية تنفذ الاتفاقيات البيئية الدولية تنفيذاً فعالاً</li> </ul>	<b>النتيجة المؤسسية:</b> خدمات دعم الصناعة الخضراء مؤسسات القطاعين العام والخاص تدعم الصناعة في الامتثال للاتفاقيات البيئية وتقدم خدمات للتخفيف من الآثار الخارجية السلبية للصناعة والتكيف مع تغير المناخ